

الزكاة كآلية لدعم جهود التنمية المحلية - حالة الزكاة في الكويت نموذجاً-

Zakat as a Mechanism to Support Local Development Efforts

-The Case of Zakat in Kuwait as a Model-

بخوش عبد الرحمان¹

a.bakhouch@univ-emir.dz
2438-8074-0005-0009

تاريخ النشر: 2026/03/15

Received: 28/09/2025

تاريخ الاستلام: 2025/09/28

published: 15/03/2026

الملخص:

تُبرز الدراسة دور الزكاة في دعم التنمية المحلية، حيث تسهم بفعالية في الجوانب الاقتصادية من خلال توجيه الموارد نحو الاستثمار ومحاربة الاكتناز، وزيادة الإنتاجية والاستهلاك، وتطوير البنية التحتية، وتجنب التمويل المحرم، أما في الجانب الاجتماعي، فإن الزكاة تساهم في تحسين الصحة والتعليم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ونشر الأمن والتكافل، ومحاربة الفقر والبطالة والجهل، كما خلصت الدراسة إلى أن حصيلة الزكاة في الكويت لها تأثير كبير في تعزيز التنمية المحلية ومعالجة المشكلات الاجتماعية. كلمات مفتاحية: الزكاة، التنمية المحلية، الفقر، البطالة.

Abstract:

The study shows that Zakat plays a key role in supporting local development. Economically, it directs community resources toward real investment, boosts productivity, and avoids prohibited financial methods. Socially, it enhances healthcare, education, social justice, and helps combat poverty, unemployment, and ignorance. In Kuwait, Zakat significantly contributes to solving social problems and promoting sustainable local development.

Keywords: Zakat, Local Development, Poverty, Unemployment.

مقدمة:

(1) تمهيد:

التنمية المحلية أو ما يعرف "بتنمية المجتمعات المحلية" من المواضيع الحديثة والتي حظيت بمكانة هامة لدى الاقتصاديين والسياسيين معاً، فلا تخلو كلمة من كلمات السياسيين من مصطلح التنمية المحلية، خاصة بعد عجز السياسات التقليدية القائمة على مركزية التخطيط للتنمية في تحقيق التنمية المنشودة، فقد ظهر معنى جديد يتضمن تحقيق التنمية الشاملة انطلاقاً من تنمية الوحدات المحلية، والتي تعتمد على مواردها المحلية من ناحية التمويل ومن ناحية التنظيم، بحيث تتحد الجهود الشعبية المحلية والجهود الحكومية لتحقيق التنمية.

ومن جهة أخرى كثر الكلام عن الاقتصاد الإسلامي وآلياته المختلفة كسبيل لتحقيق التنمية المنشودة في البلاد الإسلامية، ومن أعظم الآليات التي يعتمد عليها الاقتصاد الإسلامي آلية الزكاة، فإلى جانب كونها شعييرة تعبدية هي أداة اقتصادية تلعب دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية.

(2) إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن أن لخص إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم الزكاة في دعم جهود التنمية المحلية؟

انطلاقاً من السؤال الرئيسي يمكن أن نضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ ما هي الزكاة وما هي أقسامها ومصارفها؟
- ❖ ما هو مضمون التنمية المحلية؟
- ❖ كيف تساهم الزكاة في دعم التنمية المحلية؟
- ❖ هل كان للزكاة دورٌ في تحقيق التنمية المحلية في الكويت؟

(3) الفرضيات:

- ❖ تساهم أموال الزكاة بشكل مباشر في تحسين الخدمات الأساسية في المجتمعات المحلية مع تعزيز العدالة الاجتماعية.
- ❖ تؤدي الزكاة إلى تقليل معدلات الفقر من خلال توفير موارد مالية مباشرة للفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع كما تساهم أموال الزكاة على تقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء، مما يعزز من الاستقرار الاجتماعي والتنمية المحلية المستدامة.
- ❖ يمكن أن تلعب الزكاة دوراً فعالاً في تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المحلية.
- ❖ تعد الزكاة مصدراً مستداماً للتمويل يمكن استغلاله لدعم برامج التنمية المحلية طويلة الأمد من خلال جودة الإدارة والحوكمة في توزيع أموال الزكاة بشكل كبير على مدى تحقيقها لأهداف التنمية.

(4) أهداف الدراسة:

- ❖ التعرف على التنمية المحلية ومختلف أبعادها، وأهم الاستراتيجيات المتبعة.
- ❖ إبراز الدور الذي تلعبه الزكاة في محاربة التخلف وتحقيق التنمية في مختلف المجالات.

- ❖ المساهمة ولو بالقليل في دعم الجهود الساعية إلى إثبات أسبقية الاقتصاد الإسلامي وفاعليته.
- ❖ إبراز الحلول التي تقدمها الشريعة الإسلامية، ومدى كفاءتها في مواجهة كل الظواهر السلبية في المجتمع.

(5) منهج الدراسة:

طبيعة هذه الدراسة تقتضي الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عند عرض المفاهيم وتحليل الارتباطات.

1. ماهية الزكاة.

1.1. تعريف الزكاة:

❖ من الناحية اللغوية من "زكا يزكو زكاء وزكواً: نما، كَأَزَكَّى، وَزَكَّاهُ اللهُ تعالى، وَأَزَّكَاهُ، والرجل صَلَحَ، وَتَنَعَّمَ، وَالزَّكَاةُ صفوة الشيء، وما أخرجته من مالك لتطهره به" (الفيروزآبادي، 2007)، ومنه يقال زكا الزرع زُكَاءً: أي نما وزاد، ويقال زكاء المال أي زيادته ونماؤه، فالزكاة في اللغة هي الطهارة والنماء، والبركة، والمدح.

❖ من الناحية الفقهية توجد العديد من التعاريف ومن بين تلك التعاريف نذكر تعريف المالكية حيث تُعرف الزكاة على أنها "إخراج جزء مخصوص من مالٍ مخصوصٍ بلغ نصيباً لمستحقه، إن تم الملك والحول في غير معدنٍ وحرثٍ" (التواتي، 2010)، فالزكاة في كلام الفقهاء تطلق على إخراج قدرٍ محدّدٍ من أصنافٍ معينةٍ من المال إذا توفرت فيه مجموعةٌ من الشروط وضعها الشارع عز وجل وتصرف لجهاتٍ معينةٍ.

❖ ومن الناحية الاقتصادية تعرف الزكاة على أنها "فريضةٌ ماليةٌ تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة، أو الأفراد قسراً، وبصفةٍ نهائيةٍ، ودون أن يقابلها نفع معين تفرضها الدولة طبقاً للمقدرة التكاليفية للممول، وتستخدمها في تغطية نفقات المصارف الثمانية المحددة في القرآن الكريم، والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة الإسلامية" (عناية، 1991).

1.2. أقسام الزكاة:

الزكاة في الشريعة الإسلامية قسمان، زكاة للأموال وزكاة للأبدان.

(أ) زكاة الأموال:

هي الزكاة المفروضة على المسلمين في أموالهم، وركنٌ من أركان الإسلام، وأنواع الأموال التي تخرج منها الزكاة أربعة (القروي، 2016، صفحة 180):

❖ الصنف الأول: وهي الإبل والبقر والغنم وتسمى النعم أو الأنعام، فلا تجب الزكاة في غيرها من الحيوانات مثل الخيل والحُمير والبغال كما لا تجب الزكاة في العبيد.

❖ الصنف الثاني: وهو الحرث أو الزروع وهي الحبوب القمح والشعير والتمر والزبيب فلا تجب في غيرها من الزروع كالفلوكة مثل التين والرمان وغيرها.

❖ الصنف الثالث: وهو النقودان فتجب الزكاة في الذهب والفضة والنقود الورقية المعاصرة ولا تجب في غيرها من المعادن في عينها.

❖ الصنف الرابع: عروض التجارة وهي كل ما أعد للتجارة بقصد الربح سواء جعلت الأنواع التي تجب فيها الزكاة عروضاً للتجارة أو أي شيء أعد للبيع والشراء فتجمع جميعاً وتخرج الزكاة منها.

❖ الصنف الخامس: زكاة المعدن والركاز وهو ما يخرج من الأرض مما وضع فيها من غير جنسها سواء بفعل الخالق أو بفعل الإنسان.

(ب) زكاة الأبدان (زكاة الفطر):

هي الزكاة التي فرضها الله عز وجل على أمة الإسلام بعد فراغهم من عبادة بدنية هي عبادة الصوم، فرضت زكاة الفطر في نفس السنة التي فرض فيها الصيام في السنة الثانية من الهجرة وهي مفروضة على الأشخاص في أعيانهم بغض النظر عن النصاب (السعود، 1989) وهي فرض على كل مسلم، يستحب أن تؤدي بعد الفجر يوم الفطر قبل الذهاب إلى المصلى وتجزئ قبل ذلك، ويشترط فيها الإسلام والحرية والقدرة، فلا تجب الزكاة على غير المسلم، أما القدرة فمعناه أن الذي يخرج زكاة الفطر ينبغي أن يكون قادراً على إخراجها ولو اقترض، أما إذا كان فقيراً لا يملك شيئاً فلا يجب عليه شيء، وتجب زكاة الفطر على كل مسلم ملزم بالنفقة كالوالدين والابناء والزوجة إضافة إلى العبيد قديماً، ومقدارها صاع من غالب قوت أهل البلد، سواء طعاماً أو تمرّاً أو شعيراً أو زبيباً أو أقطاً، والصاع هو أربعة أمداد والمد حفنة ملء اليدين المتوسطة (القروي، 2016، صفحة 181) وهو تقريباً 2170 غراماً بالمكاييل العصرية.

1.3. مصارف الزكاة:

مصرف الزكاة هو المحل الذي تصرف فيه وتدفع له الزكاة (القروي، 2016، صفحة 178) وقد حدد القرآن الكريم مصارف الزكاة بدقة في قول الله تعالى: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ فِيهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ} (التوبة: 60).

1.3.1. الفقراء والمساكين (يحي، 1978):

❖ **الفقير:** اتفق العلماء على أن الفقير من لا يملك نصاب الزكاة لأن النصاب من الحاجات الأساسية من مطعم وملبس ومسكن وسائر ما لا بد منه، ويشترط لاستحقاق الزكاة أمران: الأول أن لا يكون غنياً، الثاني أن لا يكون قوياً قادراً على العمل، وليس له عمل مستمر حلال لائق به، ولذلك قال الامام الشافعي "من كان قوياً على الكسب والتصرف مع قوة البدن وحسن التصرف فالصدقة عليه حرام لأنه غني بكسبه، فصار كالغني بماله.

❖ **المسكين:** اختلف العلماء في التفريق بين الفقير والمسكين، قال الإمام مالك رحمه الله الفقير هو المحتاج المتعفف الذي لا يعلن حاجته والمسكين هو المحتاج السائل الذي يعلن حاجته ويطلب سدها، وهو أحسن تفرقة بين الفقير والمسكين واعتبر أن المسكين أشد حاجة من الفقير، وعليه فالفقر والمسكنة يشترط لتحقيقهما ألا يملك نصاباً من المال والدخل وألا تتوافر له الأسباب لكفاية حاجاته الأساسية الضرورية.

1.3.2. **العاملون عليها:** العامل هو كل من وكله ولي الأمر أو الدولة بجمع الزكاة، حيث يعرف العامل بالعدالة والمعرفة بفقده الزكاة، ويشمل هذا السهم العاشر والكاتب وقاسم الزكاة بين مستحقيها وحافظ المال، والهاشر (الذي يجمع أرباب الأموال) والعريف (الذي يعرف أرباب الأموال) وعدد المواشي والكيال والوزان والراعي وكل من يحتاج إليه في الزكاة لدخولهم في مسمى العامل (الزحيلي، 1985).

1.3.3. **المؤلفة قلوبهم:** فمصرف المؤلفة قلوبهم وهم جماعة من المسلمين الذين دخلوا إلى الإسلام حديثاً يأخذون من أموال الزكاة تثبيتاً لهم على الإسلام، أو لتشجيع وإغراء غيرهم من الكفار ليدخلوا الإسلام مثلهم، وكذلك سادة العشائر من المسلمين المطاعين في قومهم الذين يأخذون من الزكاة ليدافعوا عن الإسلام (يحي، 1978، صفحة 138).

1.3.4. في الرقاب:

ينقسم هذا المصروف إلى ثلاثة أقسام: (يحي، 1978، صفحة 139)

❖ القسم الأول: يشتري العبيد من أموال الزكاة ثم يعتقون.

❖ القسم الثاني: المكاتب الذي يأخذ من أموال الزكاة (والمكاتب هو العبد الذي اتفق مع سيده على مبلغ مالي مقابل عتقه) فله أن يأخذ من أموال الزكاة حتى يسدد مبلغ عتقه.

❖ القسم الثالث: يعطى أسرى المسلمين المستعبدين من أموال الزكاة لتحريرهم.

1.3.5. الغارمون: الغرم هو الدين، الغارمون: جمع غارم وهو من استغرقت الديون أمواله، وقسم العلماء رحمهم الله الغرم إلى قسمين، غرم لإصلاح ذات البين؛ كمن يصلح بين المتخاصمين ويتحمل أموالا في ذمته، هنا لا يعطى لحاجته ولكن يعطى لما قام به للمصلحة العامة، وغرم لسد الحاجة فهو الغارم الذي استدان لنفسه ليدفعه في حاجته فيعطى من الزكاة ليوفي دينه ولكن بشرط ألا يكون عنده مال يوفي به الدين (محارب، 2015).

1.3.6. في سبيل الله: يرى جمهور العلماء أن الغزاة والمجاهدين هم المقصودون بهذا الصنف من مستحقي الزكاة، إما وحدهم، أو مع غيرهم مما يشملهم عموم الإضافة في سبيل الله، فمن ضيق تفسيره لهذا المصرف قال المراد بسبيل الله في الآية هو الصرف على الغزاة وما يعينهم على الجهاد، ومنهم من وسع في المعنى فأضاف الحج مثل الإمام أحمد -رحمه الله- ومنهم من لم يقصروا المراد بالآية على الجهاد وما يتعلق به، بل هناك من وسع كثيرا في هذا المصرف فقال: كل من أراد أن يعلي راية الإسلام له نصيب من هذا المصرف سواء بلسانه أو بقلمه أو بسلاحه أو كان جهادا فكريا أو تربويا اجتماعيا (مشهور، 1993).

1.3.7. ابن السبيل: ابن السبيل هو المنقطع في السفر، وهو المسافر المحتاز في بلد ليس معه شيء يستعين به على سفره، أو معه مال لا يستطيع الانتفاع به، فيعطى من الصدقات ما يكفيه حتى يعود إلى بلده، حتى ولو كان في بلده غنيا، لأنه هنا محتاج (يحي، 1978، صفحة 142).

2. مفهوم التنمية المحلية:

2.1. تعريف التنمية المحلية:

مفهوم التنمية المحلية من المواضيع المتشابكة بين العلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فكان هناك العديد من التعاريف ومن بين هذه التعاريف نذكر:

● عرفتھا الأمم المتحدة سنة: 1963 بأنها: تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وإدماج هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة، وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي. (الله، 2006)

● التنمية المحلية هي: العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية، في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية، في منظومة شاملة ومتكاملة (المطلب، 2001).

2.2. مبادئ التنمية المحلية.

تقوم التنمية المحلية على مجموعة من المبادئ من بينها: (صوشة، 2019)

❖ **مبدأ الشمول:** وتعني ضرورة أن تتناول التنمية المحلية جميع جوانب الحياة داخل المجتمع، إلى جانب الاهتمام بجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتكون بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات.

❖ **مبدأ التكامل:** ويقصد به تحقيق تكامل بين الريف والمدينة، بمعنى عدم إهمال الريف أو المدينة عند إعداد خطط التنمية المحلية، كما يقصد به تكامل القطاعات الاقتصادية، كما يتضمن هذا المبدأ التكامل بين الأبعاد المادية للتنمية المحلية والأبعاد البشرية.

❖ **مبدأ التوازن:** ويقصد به مدى التركيز على الجوانب المختلفة للمجتمع المحلي في عملية التنمية، بحيث يعطى لكل جانب وزن خاص وفقا لحاجة المجتمع، فالمجتمعات الفقيرة تكون التنمية فيها مرتكزة على الجانب الاقتصادي، وهذا يعني عقلنة التقسيم بدرجة أكبر في بعض القطاعات منها في قطاعات أخرى.

❖ **مبدأ التنسيق:** ويقصد به العمل على توحيد الجهود وتكاملها، وتحقيق التعاون بين الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وبين أفراد المجتمع المحلي، بما يمنع ازدواج الخدمة أو تداخلها، الأمر يبعثر الجهود ويزيد تكاليف الخدمات، ويعمل على تشتيت ولاءات المواطنين في المجتمع الواحد.

❖ **مبدأ المشاركة الشعبية المحلية:** تعتبر المشاركة المحلية قيمة محورية كونها هدفا ووسيلة، عرفتتها الأمم المتحدة على أنها "مساهمة جماهير الأهالي الفعالة في عمليات اتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية، وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، ومساهمة الأهالي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية".

❖ **مبدأ الاستعانة بالخبراء:** تتطلب عملية التنمية إحداث تغيير في كافة جوانب الحياة، وهو ما يستوجب تكاتف كافة جهود المسؤولين في القطاعات المختلفة، وهذا يستلزم ضرورة رجوع الأخصائيين والمكلفين والمسؤولين على التنمية المحلية إلى المختصين في كافة الجوانب كلما احتاج الأمر إلى ذلك، فيستعينون بالتربويين في المشروعات التربوية وبالأطباء عند دراسة المشروعات الصحية... وهكذا.

❖ **مبدأ التقييم:** يجب أن يتولى أخصائي التنمية المحلية عمليات التقييم بصفة مستمرة؛ وذلك للتأكد من مدى نجاح العمل الذي يقوم به، وعليه يجب أن يحدد أهداف عملياته بالتفصيل، ويجب أن يشمل التقييم الناحيتين:

- مدى التغيير الذي طرأ على المواطنين نتيجة لإشراكهم في عمليات التنمية المحلية.
- مدى التغيير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة لنفس العملية من مرافق ومشروعات وخدمات.

دور الزكاة في تحقيق أبعاد التنمية المحلية:

يمكن معرفة الدور الذي تقوم به الزكاة في دعم مساعي التنمية من خلال التطرق إلى دورها في تحقيق أبعاد التنمية المحلية.

3.1 دور الزكاة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المحلية:

من خلال النظر إلى التطبيق الصحيح للزكاة يظهر جليا الدور الاقتصادي المهم الذي تقوم به الزكاة من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية ويمكن توضيح ذلك من خلال العناصر التالية:

3.1.1 دور الزكاة في تشجيع الاستثمار:

ما يميز شعيرة الزكاة إلى جانب كونها عبادة مالية أنها أداة اقتصادية فعالة لها آثار اقتصادية واضحة، ويمكن بيانها كما يلي:

(أ) تعمل الزكاة على تشجيع الاستثمار وزيادة الرغبة لدى أصحاب رؤوس الأموال؛ من خلال تأثيرها على جانبين:

❖ **الجانب الأول:** تأثيرها على عنصر رأس المال في المجتمع المحلي، من خلال دفع أصحاب الأعمال والمستثمرين عند وجود الظروف المناسبة إلى اتخاذ قرار الاستثمار خوفا من تآكل الأرصدة النقدية الموجودة عندهم بفعل الزكاة، والتي تكون إجبارية في الاقتصاد الإسلامي، فلا توجد فرصة أمامهم إلا استثمار أموالهم وتحقيق عوائد تأخذ منها الزكاة بدلا من أن تأخذ من رأس المال.

❖ **الجانب الثاني:** أثر الزكاة على زيادة الحوافز الاستثمارية، من خلال ارتباط معدلات الربح بمستوى الطلب الاستهلاكي الكلي داخل المجتمع على السلع والخدمات، وكون الزكاة تأخذ جزءاً يسيراً من الأغنياء وترده على الفقراء لتضمن كفايتهم وتحقق لهم الغنى، فإن المبالغ

المالية التي يأخذونها غالبا ما توجه نحو الحاجات الأساسية، وهذا ما يزيد من الطلب الاستهلاكي الكلي في المجتمع، والذي بدوره يشكل حافزا مهما أمام المستثمرين يشجعهم على الاستثمار (قحف، 2002).

(ب) من شروط الزكاة التمليك، وبالتالي فإن الفقير صاحب الحرفة الذي يأخذ من أموال الزكاة سيتمكن من الاستثمار والعمل والإنتاج، والمحصلة زيادة الطاقات الإنتاجية داخل المجتمع، وينعكس ذلك على المجتمع بأكمله، حيث يؤدي ذلك إلى تحريك الموارد العاطلة في المجتمع، سواء الموارد المادية أو القوى البشرية ونتيجة ذلك كله تحقيق التنمية داخل المجتمع المحلي.

(ج) تعمل الزكاة على زيادة حجم الائتمان والقروض الحسنة، من خلال إشاعة الثقة بين المتعاملين، حيث يمثل سهم الغارمين مصدرا مهما لتعويض المدينين الغارمين، فالدائن يضمن تحصيل مبلغ قرضه في حال عجز المدين على السداد، وهذا ما يزيد من سرعة دوران رؤوس الأموال في العمليات الإنتاجية، ويحفز الاستثمار، ونتيجة ذلك هو تحقيق الأهداف المنشودة ومن بينها تحقيق التنمية المحلية (قحف، 2002، صفحة 530).

(د) تشريع الزكاة يعمل على اقتطاع مبالغ مالية محددة من الأغنياء وتحويلها إلى الفقراء، حيث يمثل الفقراء أصحاب العجز، وبالتالي يتم تحويل هذه الأموال من يد تصل فيها المنفعة الحدية للمال إلى حدها الأدنى إلى يد تصل فيها المنفعة الحدية للمال إلى الأقصى، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك نتيجة حصول أصحاب العجز على مبالغ تسد حاجتهم، والذي بدوره يحفز الاستثمار المحلي، والمحصلة هي زيادة القدرات الإنتاجية للمجتمع، وهذا من أهم أهداف التنمية المحلية (مریم، 2016).

(هـ) تدفع الزكاة الأغنياء إلى استثمار أموالهم دفعا إيجابيا، حيث تعمل الزكاة على تآكل الأرصدة النقدية المكتنزة بمرور الزمن بنسبة 2,5% سنويا إذا لم يتم المكلف بالتصرف في هذه الأرصدة، فإنها تستمر بالتناقص حتى تبلغ حدا أدنى هو النصاب (قحف، 2002، صفحة 194)، وبالتالي يكون أصحاب الفائض مجبرين على استثمار أموالهم المكتنزة وإلا تأكلها الزكاة.

(و) من شروط وجوب الزكاة في المال أن يكون ناميا فعلا أو حكما، وعلى هذا الأساس فإن الزكاة لا تفرض على الأموال المعدة للاستهلاك أو الأصول المعرضة للهلاك بفعل الاستخدام، وبالتالي لا يكون لها أي أثر سلبي على الإنتاج أو الاستهلاك أو على الطاقة الإنتاجية.

(ز) من مصارف الزكاة مصرف الغارمين، والغارم هو من استدان لصالح نفسه وعجز عن السداد، ويدفعه عجزه هذا إلى الإفلاس والتوقف عن العمل ويخرج من العملية الإنتاجية، فالزكاة من خلال هذا المصرف تحافظ على المشاريع القائمة وتحميها من التوقف من جهة وتحسن مناخ الاستثمار من جهة أخرى.

(ح) تشريع الزكاة لا يتوقف فقط عند دفع صاحب المال إلى استثماره فحسب، بل يدفعه إلى البحث والمفاضلة بين الاستثمارات ذات الربحية العالية والمعقولة، لأنه سيخرج كل سنة نسبة 2.5% كزكاة، فلا بد من تحقيق معدل ربح يزيد عن هذه النسبة حتى لا تتآكل أمواله.

(ط) يشترط لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في المجتمع وجود التمويل الداخلي والذي يقصد به تمويل وسائل إشباع الحاجات الأساسية المادية لفئة المحتاجين والذي يكون عادة مكلفا للدولة، وهنا يأتي دور الزكاة لتغطية هذا الجانب، مما يخفف الأعباء على الدولة حتى تتفرغ لتمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى (عماوي، 2010).

(ي) من خصائص الزكاة المحلية أي أنه لا يجوز نقل الزكاة من مكان جمعها إلى مكان آخر حتى يكتفي أهل البلد تماما بمعنى لا يبقى فقير داخل المجتمع، وهذه الخاصية لها أثر تنموي كبير على المستوى المحلي من خلال دعم الاستثمار المحلي وتشجيع المشروعات والمؤسسات الصغيرة المحلية وتحفيز الحرفيين وأصحاب المهن من الفقراء، والتي تؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي داخل المجتمع وتلبية حاجيات المجتمع وهذا من أبرز أهداف التنمية المحلية (لقمان، 2012).

ك) تعتبر الزكاة وسيلة فعالة في إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، لأن تركيز الثروة في يد فئة قليلة يرهن رأس المال ويجعله متوقفاً على رغبة القلة من أفراد المجتمع، والتي تتحكم في استثماره دون وجود منافسة، وهذا ما يؤدي إلى تعطيل رؤوس الأموال عن الاستثمار، أما إذا انتشر المال وتوزع بين أيدي معظم الناس زاد الحافز على الاستثمار والبحث عن مشروعات ذات عائد أكبر، وزادت جدية أصحاب الثروة في ذلك، نتيجة لزيادة المنافسة بين رؤوس الأموال على تنفيذ المشروعات، وهذا الأمر لا يكون في ظل تركيز الثروة عند القلة، لأن أصحاب رؤوس الأموال يدخلون في مشروعات احتكارية لعدم وجود من ينافسهم وكل هذا يسبب تعطيل الاستثمار، والذي بدوره يؤدي إلى تعطل مسار التنمية المحلية والوطنية (الرفاتي، 2005).

3.1.2 دور الزكاة في زيادة الاستهلاك المحلي:

من أبرز أهداف التنمية المحلية تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ويتحقق ذلك من خلال توفير الضروريات الأساسية لحياة الأفراد حياة طيبة ومستوى معيشي لائق يحفظ للفرد كرامته، ويمكن الوقوف على دور الزكاة في هذا المسار من خلال الدور المهم الذي تقوم به في زيادة حجم الاستهلاك الداخلي والذي يعمل على تنشيط الاقتصاد المحلي والوصول إلى التنمية المحلية المنشودة، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

أ) تقوم الزكاة بضمان الحد الأدنى للاستهلاك أو ما يعرف بالاستهلاك المستقل عن الدخل من خلال ضمان حد الكفاية لأفراد المجتمع، ويستعمل مصطلح حد الكفاية للدلالة على مستوى الدخل الذي يكون لازماً لتأمين الضروريات الأساسية للفرد وعائلته، أي الدخل الذي يكفيه لتلبية حاجات الطعام واللباس والسكن وسائر الضروريات، على ما يليق بحاله من غير تبذير ولا إقتار، فأقل منه يعتبر الفرد ضمن دائرة الفقراء، وهذا الحد يتمكن عنده الفرد من التعفف عن السؤال، لذلك يعرف أيضاً بالحد الأدنى للغنى، وعادة يعتمد حد الكفاية لتحديد مفهوم الفقير؛ ففي الاقتصاد الإسلامي خلافاً للاقتصاد الوضعي الذي يعتبر مشكلة الفقر تتجلى في ظاهرة الجوع والحرمان أو العجز عن إشباع الحاجات الأساسية، بمعنى أن الفقير من لم تتوافر له متطلباته بالقدر الذي يحفظ له حياته وقدراته على العمل والإنتاج فقط، ونجد أن الاقتصاد الإسلامي يعتبر مشكلة الفقر في عدم بلوغ المستوى اللائق للمعيشة بحسب ما هو سائد في المجتمع، ويختلف حد الغنى من مجتمع إلى آخر ومن زمان إلى آخر، ويُعبّر عنه الفقهاء المسلمون باصطلاح حد الكفاية مما يتعلق بمتطلبات الحياة الكريمة، وأحياناً باصطلاح حد الغنى (الوهاب، 2020/2019، صفحة 171)، ففي حال عدم وجود دخل عند مجموعة من أفراد المجتمع تجعلها عاجزة عن تلبية الحاجات الأساسية، وفي هذا الجانب تقوم الزكاة بسد حاجة الكثير من أفراد المجتمع وتوفير المستوى المعيشي اللائق لهم، فمن خلال سهم الفقراء و المساكين يأخذ الفقير والمسكين مبالغ مالية معتبرة، فنجد المذاهب الفقهية على اختلافها تضمن كفاية الفقير والمسكين مع اختلافهم في المقدار على ثلاثة اتجاهات (مسعد، 2003):

- **الاتجاه الأول:** وهو مذهب الشافعية والحنابلة، يعطى الفقير كفاية العمر، بأن يخرج من دائرة الفقر ولا يحتاج إلى الزكاة مجدداً.
 - **الاتجاه الثاني:** وهو مذهب المالكية وجمهور الحنابلة، إعطاء الفقير كفاية سنة، كون الزكاة تتكرر كل سنة فلا يعطى الفقير كفاية العمر فيأخذ كفاية السنة مهما كانت القيمة.
 - **الاتجاه الثالث:** مذهب الحنفية وبعض الفقهاء، وهو أن يعطى مبلغاً من المال إما كفاية يوم وليلة أو مقدار النصاب فقط.
- ويكن القول إن حصول الفقراء والمساكين على الزكاة يزيد من حجم الاستهلاك المحلي وهو مضمون التنمية المحلية.
- ب) تعمل الزكاة على زيادة حجم الاستهلاك الكلي في المجتمع من خلال توفيرها لمبالغ مالية للفقراء المحتاجين، الذين يكون ميلهم الحدي لاستهلاك مرتفعاً، وغالباً ما يتم تحويل هذه الأرصدة نحو الاستهلاك، وفي مجموع ذلك زيادة الاستهلاك الكلي.

ج) من أصناف الأموال التي تجب فيها الزكاة الثروة الحيوانية والمتمثلة في الإبل والبقر والغنم والثروة النباتية من البر والشعير والتمر والزبيب والتي تُخْرَجُ عنها وتصرف مباشرة لأصحاب الحاجة والفقر، وهم في الغالب سيستهلكون ما قُدم لهم تلبية لحاجاتهم الأساسية، ومجموع ذلك زيادة حجم الاستهلاك الداخلي.

3.2. الدور الاجتماعي للزكاة:

لتحليل أثر الزكاة على الجوانب الاجتماعية نتناول جانبين مهمين؛ دور الزكاة في مواجهة الفقر والبطالة.

3.2.1. دور الزكاة في مواجهة الفقر:

يُعرف الفقر في الاقتصاد الإسلامي على أنه الحرمان والذي يظهر في تدني استهلاك الفرد من السلع والخدمات كما وكيفاً، وما ينتج عنه من تدني المستوى التعليمي والوضع الصحي ووضع السكن وبقية الأصول المادية الأخرى، إلى جانب فقدان الضمانات لمواجهة الظروف الصعبة، كالمرض والإعاقة والبطالة، وهناك من وسع المفهوم ليشمل حد التأمين أو ضمان الحاجات المعنوية بما يحفظ كرامة الإنسان أو حفظ مكارم الأخلاق ومحاسن العادات (ديب، 2015).

ويمكن تحليل دور الزكاة في مواجهة الفقر على النحو التالي:

- (1) القصد من إعطاء الزكاة للفقراء هو الإغناء، فإما أن يعطى كفاية العمر أو كفاية السنة أو الاقتصار على كفاية اليوم والليل كما تم التفصيل فيه سابقاً، وكلها تعني الإغناء ما يجعل تشريع الزكاة بحد ذاته يحارب الفقر وأسبابه، من خلال إخراج أكبر قدر ممكن من الأفراد من دائرة الفقر وتحقيق الحد الأدنى للغنى لجميع أفراد المجتمع، ويعطي علاجاً نهائياً وليس حلاً مؤقتاً فقط.
- (2) الفقير في حالة عجزه عن الكسب لسبب معين إما لصغر السن أو لكبر في السن أو لعجز في الحواس أو لمرض يصبح من مستحقي الزكاة، ويأخذ من أموال الزكاة جبراً لضعفه ورحمة بعجزه، وتعتبر الزكاة دخلاً ثابتاً يخرج الفقير من دائرة الفقر إلى الحد الأدنى من الغنى من خلال ضمان حد الكفاية لهذا العاجز (قحف، 2002، صفحة 604).
- (3) تشريع الزكاة يغلق جميع المنافذ أمام المتعطل اختياراً وهو ما يسمى بالبطالة الاختيارية؛ أي أن الفرد يقدر على العمل ويجد فرصة عمل ملائم ولكنه يختار التعطل والكسل والجلوس دون عمل، وهذا ما يوقع الفرد في حالة الفقر، لأنه لا يملك دخلاً، وهذا يلغي الشبهة القائلة إن الزكاة تزيد من عدد الفقراء الذين يتعودون على انتظار أموال الزكاة ولا يبذلون جهداً للخروج من الفقر.

3.2.2. دور الزكاة في مواجهة البطالة:

البطالة لفظ يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادهم له وقيامهم بالبحث عنه بأجر أو لحسابهم الخاص، وقد بلغوا من السن ما يؤهلهم للكسب والإنتاج (ديب، 2015، صفحة 287)، وتلعب الزكاة دوراً مهماً في مواجهة البطالة من عدة جوانب نتناولها كما يلي:

- (1) تصرف الزكاة للفقراء والمساكين سواء العاجزين عن العمل أو الذين لا يجدون فرصة للعمل لسد حاجاتهم الضرورية من ملابس ومأكل ومسكن أي تحقق لهم حد الكفاية، فكل من استحق هذا السهم من مصارف الزكاة سواء من المتعلمين من له مؤهل وعجز عن الحصول على فرصة عمل أو من لم يستطع العمل ابتداءً يأخذ من أموال الزكاة ما يسد حاجته من الضروريات السابقة، وفي هذا المصروف من مصارف الزكاة إعانة للفقير والمساكين على بطلته حتى يتحصل على عمل بالنسبة للقادر على العمل، أو يأخذ كفاية العمر بالنسبة للعاجز عن الكسب (مغازي، 2005).

(2) من إيجابيات الزكاة أنها تغلق جميع المنافذ أمام المتعطل اختياراً أي من يقدر على العمل ويجد فرصة عمل ملائم ولكنه يختار التعطل والكسل والجلوس دون عمل أو طلب للعلم، وتدفعه إلى العمل حتى لو كان متفرغاً للعبادة، فالفقير العاطل عن العمل وهو قادر عليه لا يجرى عليه رزق دائم أو راتب دوري من أموال الزكاة، لأن في ذلك تشجيعاً للبطالة، وتعطيلاً لعنصر قادر على العمل من جانب، ومزاحمة لأهل الزكاة الحقيقيين العاجزين عن الكسب في خاصة حقوقهم من جانب آخر (قحف، 2002، صفحة 612)، أما العاطل عن العمل إذا كان حرفياً أو ذا مهنة معينة، أو يجيد الزراعة أو التجارة ولكنه لا يجد ما يبدأ به نشاطه، فإنه يأخذ من الزكاة ما يمكنه من بدء نشاطه الإنتاجي فيأخذ من الزكاة ما يشتري به أداة أو آلة تمكنه من مواصلة مهنته (مسعد، 2003)، وهذا ما يفند شبهة أن الزكاة تدفع الأفراد إلى التكاسل والتعطل وأن الزكاة تزيد عدد المتعطلين، وقد أثبت التطبيق الصحيح للزكاة عكس ذلك، فهي لا تُعطي للغني ولا للقادر على العمل.

(3) من أخطر أسباب البطالة انسداد أبواب العمل الحلال في وجه القادرين عليه وهذا ما يجبر الأفراد على البطالة، ويكون دور الزكاة في هذا الجانب من خلال توفير الزكاة لأدوات العمل والحرفة عن طريق تمويل أصحاب الحرف والمهن وهذا ما يمكنهم من العمل وطلب الرزق والخروج من البطالة والفقر (قحف، 2002، صفحة 604).

(4) تساهم أموال الزكاة مساهمة كبيرة في تطوير العنصر البشري من جميع النواحي التعليم والصحة والسكن وغيرها، وهذا من خلال حصول الفقراء على مبالغ مالية أو زكاة عينية تمكنهم من تحسين مستواهم المعيشي من ناحية التعليم والتكوين والصحة والغذاء، وبالتالي سيُفتح أمامهم آفاقاً كثيرة للعمل والتعلم.

(5) من خلال مصرف العاملين عليها توفر الزكاة مناصب عمل معتبرة تساهم في التقليل من حدة البطالة من خلال توظيف أشخاص يقومون بإحصاء وجمع وصرف الزكاة دون الحاجة إلى صرف مبالغ مالية أخرى على أجور الموظفين فقد قسم الله عز وجلّ لهم سهماً من أموال الزكاة.

(6) من خلال مصرف الغارمين تساهم الزكاة في الحد من توسع دائرة البطالة، حيث تصرف الزكاة لكل من تعطلت أعماله وعُرم في عمل مباح وتحميه من الإفلاس وتوفر بذلك شبكة من التأمين على المشاريع حتى لا تتوقف أو تُسرح العمال وقد تصيب صاحب العمل أيضاً وتزيد بذلك أعداد البطالين، فالزكاة إذن تحمي القوة العاملة وتحافظ عليها.

(7) تساهم الزكاة في انتقال الأفراد بين جهات الوطن المختلفة بحثاً عن عمل ملائم لهم من خلال مصرف ابن السبيل (الوهاب، 2020/2019) حيث يوفر لهم المأوى والطعام والشراب وغيرها.

3.3. محلية الزكاة ودورها في التنمية المحلية:

إلى جانب الآثار الإيجابية للزكاة على الاقتصاد الوطني ككل فإن الزكاة لها دور خاص في تحقيق التنمية المحلية، ويتضح هذا الدور من خلال التطبيق الصحيح للزكاة، حيث يشترط أن تؤخذ الزكاة من الأغنياء المالكين لنصاب الزكاة وترد على مستحقيها من المصارف الثمانية المذكورة سابقاً، داخل الإقليم الذي أخذت الزكاة منه، فالأصل عدم نقل حصيلة الزكاة من المكان الذي وجبت فيه ولا تصرف خارج القطر الذي تجمع فيه حتى يكفي أهل المنطقة، ولا تنقل الزكاة من القطر الذي جمعت فيه إلا إذا كان هناك أموال تزيد عن حاجة الفقراء والمساكين وبقية المصارف في تلك المنطقة، أو في حال غياب الأصناف المستحقة للزكاة أصلاً، فتنقل الزكاة إلى منطقة مجاورة محتاجة إلى الزكاة.

وهذا التشريع لا بد أن تكون له آثار على الجوانب التنموية في الإقليم الذي وجبت فيه الزكاة وجمعت فيه، فالتنمية المحلية لأي منطقة يقصد بها توحيد الجهود الشعبية والرسمية بغية تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع المحلي، وما يتطلب ذلك من القضاء على الفقر والبطالة والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تقف عقبة في طريق التنمية، والزكاة لها دور جلي في هذا المضمون؛ فمن جهة فالزكاة من أكثر الأدوات استخداما وفعالية في الاقتصاد الإسلامي لتنشيط الاقتصاد الوطني والمحلي على حد سواء، كما تسهم الزكاة في توفير التمويل لعملية التنمية، ومن جهة أخرى تحقق المشاركة المجتمعية التي هي أساس التنمية المحلية؛ حيث يساهم الأغنياء في مساعدة الفقراء والمحتاجين والاهتمام بالضعفاء داخل المجتمع المحلي.

4- تجربة الزكاة في الكويت ودورها في دعم جهود التنمية المحلية

يعتبر بيت الزكاة الكويتي الجهة المسؤولة عن تنظيم الزكاة في الكويت، وتعتبر تجربة الكويت من أحسن التجارب في إدارة شؤون الزكاة والاستفادة منها لتحقيق أغراض التنمية المحلية، ويمكن استعراضها في المحورين التاليين.

4.1. لمحة عن الزكاة في الكويت وطريقة تنظيمها (الكويتي، 2024):

في ربيع الأول 1403 هـ الموافق 16 يناير 1982 م صدر القانون رقم 5 لسنة 1982 والذي قرر إنشاء بيت الزكاة الكويتي كهيئة عامة ذات ميزانية مستقلة باسم بيت الزكاة تخضع لإشراف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وقد مر تنظيم الزكاة في الكويت بثلاث مراحل متميزة :

- المرحلة الأولى: خلال هذه المرحلة بدأت الجباية الرسمية للزكاة في الكويت وكانت هذه العملية قبل اكتشاف النفط، فلم يصدر فيها قانون رسمي لجباية الزكاة إلا زكاة الأنعام والسمك والزرع، وتوقفت جباية الزكاة بعد اكتشاف النفط في الكويت.
- المرحلة الثانية: منذ 1972 وفي المرحلة قامت مجموعة من الأغنياء بإنشاء لجان لجمع الزكاة حتى بلغت 25 لجنة موزعة على مناطق الكويت المختلفة ونظرا للنجاح الكبير الذي حققته تجربة اللجان الأهلية في الكويت، توافقت الرغبة الشعبية الحكومية في إنشاء مؤسسة رسمية حكومية تهدف إلى جمع أموال الزكاة.
- المرحلة الثالثة: تبدأ هذه المرحلة عند صدور القانون رقم 05 لسنة 1982 لإنشاء بيت الزكاة كهيئة حكومية مستقلة ذات ميزانية مستقلة.

4.2. حصيلة الزكاة في الكويت:

الجدول رقم 1: حصيلة الزكاة في الكويت خلال الفترة 2019-2014.

السنة	2014	2015	2016	2017	2019
المبلغ	6415759	6235590	11039346	8755704	3463669

المصدر: بيت الزكاة الكويتي، إحصائيات، على الموقع <https://www.zakathouse.org.kw>، تاريخ الاطلاع: 2024/12/5، تاريخ الاطلاع: 2024/12/5، على

الساعة 15:55.

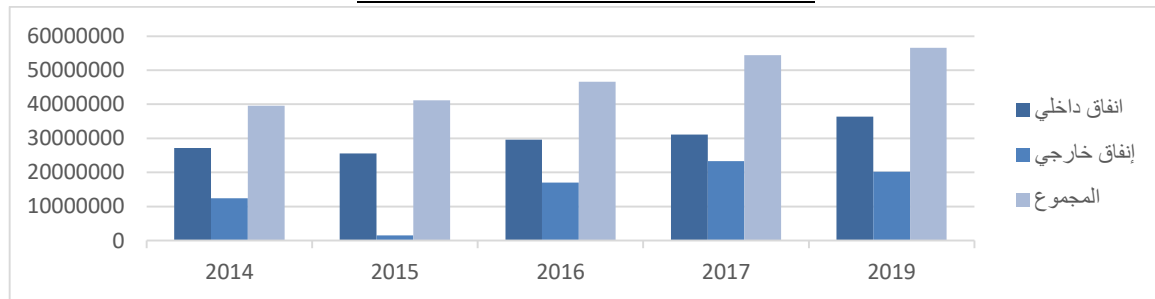
4.3. نفقات الزكاة.

الجدول رقم 2: نفقات بيت الزكاة الكويتي.

نوع الانفاق	2014	2015	2016	2017	2019
داخلي	27157403	25595243	29585716	31087807	36354964
خارجي	12454048	15566887	17008847	23314565	20180425
المجموع	39611451	41162130	46594563	54402372	56535389

المصدر: بيت الزكاة الكويتي، إحصائيات، على الموقع <https://www.zakathouse.org.kw>، تاريخ الاطلاع: 2024/12/5، تاريخ الاطلاع: 2024/12/5، على الساعة 15:55.

الشكل رقم 1: نفقات بيت الزكاة الكويتي.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 5.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح أن بيت الزكاة الكويتي باعتباره الهيئة المخولة لجمع الزكاة وصرفها قد نجح في جمع حصيلة معتبرة من أموال الزكاة بلغت سنة 2016: 11039346 ديناراً كويتياً وهو أعلى مستوى له خلال الفترة: 2014-2019، مع أن الحصيلة الإجمالية خلال هذه السنوات كانت متذبذبة إلا أنها مبالغ معتبرة فأدنى مستوى لها بلغ: 3463669 سنة: 2019، وبالنظر إلى حجم الإنفاق الداخلي مقارنة مع حجم الانفاق الخارجي نجد أنه متزايد خلال هذه الفترة 2014-2019 وهذا يدل على تنامي حصيلة الزكاة نتيجة زيادة عدد المزمكين وزيادة رؤوس الأموال في الكويت وبالتالي زيادة عدد المستفيدين من الزكاة من الأصناف الثمانية المستحقة للزكاة.

خاتمة:

في نهاية هذه الدراسة يمكن ذكر النتائج التالية:

- أظهرت الدراسة أن أموال الزكاة ساهمت بشكل ملموس في تحسين جودة الخدمات الأساسية، مثل التعليم، الصحة، من خلال توجيه أموال الزكاة بشكل صحيح، يمكنها تمكين الأسر ذات الدخل المحدود من الحصول على الغذاء، السكن، والرعاية الصحية، مما يساهم في تحسين جودة حياتهم، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق تكافؤ أكبر بين الفئات المختلفة.
- توجيه أموال الزكاة بشكل مباشر للفئات الأكثر احتياجاً يساهم في خفض معدلات الفقر بنسب ملحوظة، كما أن أموال الزكاة تؤمن تمويلاً مباشراً لتلبية الاحتياجات الطارئة، مثل المساعدات النقدية، ودعم الأسر في أوقات الأزمات الاقتصادية، مما يقلل من حدة الفقر.

المدقع، كما ساعدت هذه الجهود في تقليل الفجوة الاقتصادية بين الفقراء والأغنياء، مما أدى إلى استقرار اجتماعي وبيئة داعمة للتنمية المستدامة.

● خلصت الدراسة إلى أن الزكاة تمثل أداة قوية وفعالة لدعم جهود التنمية المحلية إذا تم إدارتها بحكمة وشفافية، حيث تسهم في تحقيق التكافؤ الاجتماعي، الحد من الفقر، وتعزيز التعاون المجتمعي، فالزكاة تُعتبر واحدة من أهم الأدوات المالية في الإسلام التي تهدف إلى إعادة توزيع الثروة بطريقة عادلة، مما يساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الفقيرة والمهمشة وهذا التوزيع العادل يساعد في تقليل شعور الفئات المحرومة بالتهميش، مما يحد من التوترات الاجتماعية التي قد تنشأ نتيجة التفاوت الاقتصادي.

● تنامي حصيلة الزكاة الكويت نتيجة زيادة عدد المزكين وزيادة رؤوس الأموال في الكويت وبالتالي زيادة عدد المستفيدين من الزكاة من الأصناف الثمانية المستحقة للزكاة، وهذا كان له أثر إيجابي على التنمية المحلية في الكويت.

التوصيات:

يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- إعطاء مؤسسة الزكاة طابع السيادية مثل مصالح المالية والضرائب.
- دمج صندوق الزكاة ضمن الهيكل الإداري للإدارة المحلية خاصة البلديات.
- الاعتماد على الرقمنة في تحصيل الزكاة وصرفها.
- اسناد تسيير مؤسسات الزكاة إلى عنصر بشري مؤهل يجمع بين التكوين الاقتصادي والتكوين الشرعي.

المراجع:

الكتب والرسائل:

- (1) أحمد اسماعيل يحيى. (1978). الزكاة عبادة مالية وأداة اقتصادية. القاهرة-مصر. دار المعارف،
- (2) التواني بن التواني. (2010). المبسط في الفقه المالكي بالأدلة: (الإصدار 2، المجلد 1). دار الوعي الروبية-الجزائر.
- (3) الفيروزآبادي. (2007). القاموس المحيط (المجلد 2). بيروت-لبنان: دار المعرفة.
- (4) بن عبد الحق فوزي. (2014). دور المجالس المحلية المنتخبة في التنمية المحلية. الجزائر، كلية العلوم السياسية، الجزائر: جامعة الجزائر.
- (5) محمد بن صالح حمدي. (2016) الاقتصاد الإسلامي مبادئ وأسس. كتابك للنشر والتوزيع. الجزائر
- (6) ختام عارف حسن عماوي. (2010). دور الزكاة في التنمية الاقتصادية. نابلس-فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- (7) رشاد أحمد عبد اللطيف. (2011). التنمية المحلية (الإصدار 1). الاسكندرية-مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- (8) شلي عبد الوهاب. (2020/2019). التنمية المستدامة وآليات تحقيقها في الاقتصاد الإسلامي. قسنطينة-الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر.
- (9) عبد الحميد عبد المطلب. (2001). التمويل المحلي والتنمية المحلية. الاسكندرية-مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- (10) عبد العزيز قاسم محارب. (2015). اقتصاديات الزكاة السريعة وتطبيقاتها العملية (الإصدار 1). الاسكندرية مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- (11) غازي عناية. (1991). الزكاة والصربية دراسة مقارنة. الجزائر: دار الكتب.
- (12) محمد العربي القروي. (2016). الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية (الإصدار 1). القاهرة-مصر: دار ابن الجوزي.
- (13) محمد بن صوشة. (2019). اشكالية تمويل التنمية المحلية الواقع والآفاق (الإصدار 1). عمان-الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- (14) محمد دمان ديبج. (2015). مؤسسة الزكاة ودورها الاقتصادي. بآنتة-الجزائر: جامعة الحاج لخضر.
- (15) محمد عبد الفتاح محمد عبد الله. (2006). تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية. الاسكندرية مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- (16) محمد عبد الله مغازي. (2005). البطالة ودور الزكاة والوقف في مواجهتها -دراسة مقارنة. الإسكندرية-مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- (17) محمود أبو السعود. (1989). فقه الزكاة المعاصر (الإصدار 1). أكسفورد: أكسفورد للنشر.

- (18) محي محمد مسعد. (2003). نظام الزكاة بين النص والتطبيق (الإصدار 2). الإسكندرية-مصر: المكتب العربي الحديث.
- (19) منذر قحف. (2002). اقتصاديات الزكاة (الإصدار 2). جدة-السعودية: البنك الاسلامي للتنمية.
- (20) نعمت عبد اللطيف مشهور. (1993). الزكاة الاسس الشرعية والدور الانمائي (الإصدار 1). بيروت-لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- (21) وهبة الزحيلي. (1985). الفقه الاسلامي وأدلته (الإصدار 2، المجلد 2). دمشق-سوريا: دار الفكر.
- المجلات والدوريات:**
- (22) معزوز لقمان. (2012). دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع الاستثمارية المحلية: دراسة تحليلية لتجربة الجزائر. مجلة دراسات وأبحاث، 4، 229.
- (23) عزيزة بن سميحة وطبني مريم. (2016). الزكاة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية. مجلة آفاق للعلوم (1)، 316.
- (24) علاء الدين عادل الرفاتي. (8-10 ماي، 2005). الزكاة ودورها في الاستثمار والتمويل. المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، صفحة 130.
- المواقع الالكترونية:**
- (25) بيت الزكاة الكويتي. (5، 12، 2024). إحصائيات. تم الاسترداد من بيت الزكاة الكويتي: <https://www.zakathouse.org.kw>